



إتحاد المستشفيات العربية
ARAB HOSPITALS FEDERATION

فادي فخري علامة
نائب في البرلمان اللبناني
رئيس إتحاد المستشفيات العربية

إقتراحات وعلاجات مالية لإستعادة نبض الإقتصاد العالمي

لم يقتصر أثر إنتشار وباء كورونا على الجانب الطبي والصحي وإن كان هذا الجانب يعتبر الأساس والأكثر أهمية كونه يتعلق بسلامة المواطنين وعافيتهم ، إلا أن الأثر السلبي للفايروس أصاب القطاع الإقتصادي والإجتماعي بشكل مباشر وإذا كان من الممكن محاصرة الأثار الصحية بالوقاية والحجر خلال فترة زمنية محددة كما حصل في الصين إلا أن أثاره على الإقتصاد مستمرة وتندرج بأزمة طويلة حتى بعد إنتهاء الوباء ،

فالدراستات تشير الى ان حجم الإقتصاد العالمي سيتقلص الى حدود 2.2% حيث ان بعض الدول ستجد نفسها بعجز يفوق 150% من الناتج المحلي بسبب Covid-19 .

فإن تجميد التفاعل الإقتصادي لمدة 6 أشهر أو أكثر سيكون له مفاعيل إجتماعية وإقتصادية ومالية لم تشهد لها البشرية مثيلاً منذ أكثر من مئة عام حيث تعاني معظم ميزانيات الدول من شح في الواردات وزيادة كبيرة في الإنفاق وصولاً لمديونية عالية.

العودة الى وتيرة العمل الطبيعية من ناحية التوظيف والعمليات التجارية والعملائية سيشكل تحدٍ كبير بعد هذه الفترة القسرية الطويلة نسبياً ويعتمد على إجراءات جذرية مطلوبة من دول العالم لعودة الإقتصاد العالمي لمستوى مقبول ومنتج.

لقد أحدث وباء كورونا صدمة أثرت سلباً في الخارطة الإقتصادية العالمية ومفهوم العولمة والأسواق المفتوحة ، وكردٍ عكسي قد نرى عودة الى النقفوع وإغلاق الأسواق وما ينعكس عنه على حركة الإنتاج والاستهلاك.

فمثلاً في الولايات المتحدة الأميركية يتوقع ان يتقلص الإقتصاد بنسبة 2.8% كنتيجة مباشرة لكورونا وأثرها على أسعار النفط العالمية وأسواق المال.

أما الصين فمن المتوقع ان ينخفض ناتجها المحلي GDP الى ما بين 10-20% لينتهي سنة 2020 على نمو 1% مقارنة ب 6.1% سنة 2019.

وتعتبر المنطقة الإقتصادية الأوروبية أكثر تأثراً من غيرها، وعلى سبيل المثال ، يتوقع نسب ركود سلبية لكل من المانيا 6.8% ، فرنسا 5% ، ايطاليا 7% في نهاية 2020.

كذلك الأمر في أميركا اللاتينية ، حيث ترتفع نسبة الركود الإقتصادي كالتالي:

الأرجنتين 6.7% ، البرازيل 5.5% ، والمكسيك 5.4%.

أما لتقليل الأثر السلبي ل COVID-19 على الإقتصاد العالمي فهناك ضرورة لتطبيق سلسلة إصلاحات مستدامة وقوية تعيد آلية النمو والتطور ،

وفي هذا المجال ترى كثير من الدول ضرورة إعتداد أسس واستراتيجيات إقتصادية ومالية سليمة وعلى مرحلتين :



المرحلة الاولى: تطلق من خلالها سياسات إجتماعية رعائية لدعم الأشخاص الأكثر حاجةً كذلك تدخل اصلاحات غير تقليدية للأسواق المالية والسياسة النقدية بحيث ان سياسة خفض الفوائد مثلاً في زمن الركود وإنعدام الدخل لن يحرك عجلة الإقتصاد بسبب إنعدام الطلب او الرغبة في الشراء ، فالعالم يعيش حالة وباء مخيفة والسياسات التقليدية لن تنفع رغم أنها قد تكون شعبية في واقعنا السياسي اليوم.

المرحلة الثانية: تبدأ مع السيطرة على إنتشار الوباء والإنهاء منه وتأمين الحاجات الأساسية للناس وذلك عبر التركيز على الأنشطة والقطاعات المنتجة كالزراعة والصناعة والتربية والبنى التحتية ، الخ... وفي هذه المرحلة بالتحديد ، يجب على المعنيين الإبتكار لضخ السيولة المطلوبة عبر الاعتماد على مشاريع الشراكة بين القطاعين الخاص والعام للنهوض بالإقتصاد ، كما ايضا عبر تخصيص دعم خاص للشركات الصغيرة والمتوسطة كأساس لخلق فرص العمل.

ومن روحية المرحلتين الاولى والثانية ، بدأت الكثير من الدول بوضع سياسات جديده للتخفيف عن شعوبها وتحضيراً لمرحلة ما بعد كورونا وقد خصصت ما يفوق عن 7,4 تريليون دولار أو 23% من ناتجها المحلي لإعادة بناء الاقتصاد (أميركا ، المانيا، بريطانيا، فرنسا، إيطاليا) وخصصت كمرحلة أولى إعتقاد سياسات لدعم الأسر الأكثر حاجةً والعاملين في معظم القطاعات عبر دعم الرواتب التي تم اقتطاعها بسبب التوقف عن العمل والتغطية الصحية المجانية ، وحتى تحويل مخصصات مالية شهرية. ومع تأمين أسس العيش الكريم والإستقرار الإجتماعي ، تلحظ مباشرة الكثير من الدول في المرحلة الثانية اعادة إستقرار الأسواق والقطاعات عبر تأمين التمويل المدعوم للشركات (المانيا وبريطانيا) وتسهيل جدولة الدين وحتى إلغاء قسم منها وسن تشريعات تدعم الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

إن مواجهة كورونا بأثارها السلبية إقتصادياً عبر الخطط المرحلية التي تبدأ بالفرد وتنتهي بالشركات يمكن ان تؤسس لثقة متبادلة بين أفراد المجتمع والدولة وهذه الشراكة يُعاد على أساسها بناء الإقتصاد وإستيعاب والسيطرة على أية تداعيات مستقبلية لكورونا .
أخيراً ، مع ما يتم إختباره وتطبيقه في العالم ، أين لبنان ؟ وكيف يمكن له ان يعتمد جزءاً من هذه السياسات وهو ينوء تحت أنقال أزمة مالية وإقتصادية ونقدية.
على امل أخذ العبر والبدء بتطبيق خارطة طريق إقتصادية وإجتماعية مركزية تطوّق تداعيات كورونا ، فعلى الرغم من الإمكانيات المحدودة والأزمات المتلاحقة فإن وجود خطة إقتصادية ومالية وإجتماعية قائمة على أسس علمية بالتعاون بين القطاعين العام والخاص من شأنها أن تقلل من الخسائر المحتملة وتعيد الروح للحياة الإقتصادية ولو بعد حين .

